Grammatical Dispute of Al–Jundi in his Book 'Anwar Al–Misbah Sharah Misbah Al–Mutarrazi'

الخلاف النحوي عند الجندي في كتابه أنوار المصابيح شرح مصباح المطرّزي

Assist Prof Dr. Mahmood Khalaf Hamad Al-Sabhani
University of Anbar-College of Arts
mahkhmood@uoanbar.edu.iq
Shahad Yaser Thaker
shahad_yassir@uoanbar.edu.iq

أ.م.د.محمود خلف حمد السبهاني
الباحثة: شهد ياسر ذاكر
جامعة الأنبار – كلية الآداب

Receive Date: 31/3/2021 Accept Date: 14/5/2021 Publish Date: 30/6/2021

Doi: 10.37654/aujll.2021.171103

Abstract

The grammatical dispute represented a major milestone in the march of Arabic grammar. The grammatical dispute highlighted the Arab mentality, its development and the way other sciences influence it. In light of this, this research deals with the grammatical dispute in the book (Anwar Al-Misbah Sharah Misbah Al-Mutarrazi) by Ahmad Bin Mahmoud Bin Omar bin Qasim Al-Jundi. The significance of this research stems from the fact that the book in question is an explanation of one of the most important concise books in Arabic grammar, and the author of the commentary is a scholar with many publications that enriched the Arabic library in general and Arabic grammar in particular.

Keywords: Dispute-grammatical, syntax, AL Mutrazi, Al musbah, AL Jendi

الملخص:

مثّل الخلافُ النحوي معلماً أساسياً في مسيرة النحو العربي، إذ أبرز الخلاف النحوي العقلية العربية وتطورها وتأثرها بالعلوم الأخرى، وبحثنا هذا يتناول الخلاف النحوي في كتاب (أنوار المصابيح شرح مصباح المطرّزي) لأحمد بن محمود بن عمر بن قاسم الجَنْدي وتتبع أهمية هذا البحث من كون هذا الكتاب موضع البحث شرحاً لواحد من أهم الكتب المختصرة في النحو العربي وكون صاحب الشرح عالماً له مؤلفات كثيرة أثرت المكتبة العربية بصورة عامة والنحو العربية بصورة خاصة.

الكلمات المفتاحية: الخلاف_ النحوي، النحو، المطرزي، المصباح، الجندي

المبحث الأول: ترجمة الجَنْدي

أولاً: اسمه ونسبه

هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم الجَنْدي[1].**ولقبه**: تاج الدين، وقيل: شرف الدين. والمشهور في نسبته الجَنْدي[2]، "نسبة إلى جَنْد: المدينة المشهورة في بلاد تركستان شمالي خوارزم بينهما عشرة أميال فيما ذكره ياقوت في "المعجم". وورد في بعض المصادر: الخُجَنْدِي[3] نسبة إلى خجندة بضم الخاء وفتح الجيم وتسكين النون وفتح الدال، بلدة في ما وراء النهر أي تركستان وهي في شرقي سمرقند، نزهة كثيرة الفواكه في وسطها نهر جار[4].

والراجح: الجَنْدي، نظرًا لأنه المثبت في المخطوط حيث قال: "مؤلفُ هذا المختصَرِ العَبْدُ الرَّاجي رحمةَ ربِّه الرؤوفِ العطوفِ أَحْمَدُ بنُ محمودِ بنِ عُمَرَ الجَنْدي، غفرَ اللهُ له ولوالِدَيْه وأحسنَ إليهِمَا وإليه"[5]. وأيضًا فإن أكثر من ترجموا له- وبخاصة الذين كانوا قريبي العهد منه- ذكروا النسبة الأولى: (الجَنْدي)، قال الذهبي: "والعلامة شرف الدين أحمد بن محمود الجَنْدي، له تصانيف وفضائل"[6].

ثانياً: مولده ونشأته:

لم تذكر الكتب التي ترجمت لأحمد بن محمود بن عمر بن قاسم الجَنْدي تاريخًا، أو مكانًا لمولده، ولا شيئًا من حياته.

(1)ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي: 124/1، وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت:842هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي : 473/2، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي: 360/1، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (ت:1067هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور: 248/1.

– الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت:1396هـ): 254/1. - معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة : 172/2.

(2) ينظر: المصادر السابقة.

(3) ينظر: كشف الظنون: 1708/2.

(4) ينظر: الأنساب: 5/ 52، معجم البلدان: 347/2.

(5) أنوار المصابيح: ص:559.

(6) ينظر: المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم: 181/1، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: 360/1.

ثالثاً: شيوخه وتلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم التي اطلعت عليها شيئا عمن تلقى عنهم الجَنْدي العلم، ولا من أخذوا عنه العلم. وعليه فلم يذكر أحد ممن ترجم للجندي أحدًا من تلاميذه، فلعهم لم يشتهروا، لذا أعرض المترجمون عن ذكرهم.

رابعاً: حياته العلمية وأقوال العلماء فيه:

لم تذكر المصادر كثيرًا عن حياته العلمية، ولكن يظهر من تصانيفه وأقوال العلماء فيه أنّ الإمام (تاج الدين الجَنْدي) يعد من الأئمة المبرزين في الكثير من العلوم، وقد ذكر ذلك بعض من ترجموا له. جاء في الموصّل لحسام الدين السغناقي وهو يتحدث عن شروح المفصل قوله: "وما وقع بين الشروح مثل الشرحين الأخيرين المنسوبين إلى العالمين الباهرين، أحدهما: الإقليد: المنسوب إلى العالم المتبحر في أنواع العلوم الملية وأفانين الأصول الشرعية نظمًا ونثرًا وبسطًا ونشرًا، الإمام الفاضل الهمام الكامل شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدي رحمه الله وأثابه..."[(1)]. وقال الذهبي: "والعلامة شرف الدين أحمد بن محمود الجَنْدي، له تصانيف وفضائل"[(2)]. وقال محيي الدين الحنفي: "أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدي شارح كتاب المصباح في النحو للإمام ناصر بن عبد السيد المطرزي رحمهم الله تعالى"[(3)].

وقال حاجي خليفة: "شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدي الحنفي، شارح (المصباح في النحو). قال السغناقي في ديباجة "المؤصل شرح المفصل": كان علامة في العلوم العقلية والشرعية نظمًا ونثرًا. فاضلًا له (شرح المفصل) المسمى بـ(الإقليد) وله (عقود الجواهر) في التصريف نظمًا ونثرًا. ذكره ابن الشحنة في هامش (عقود الجواهر)"[(4)].

خامساً: مصنفاته:

خلَّف الإمام (تاج الدين الجَنْدي) وراءه مؤلفات تشهد بتمكنه في فنه، وقد ذكر بعض من ترجموا له أنّ له مصنفات لكن لم يحددوا هذه المصنفات[(5)]، وذكر بعض آخر بعض هذه المصنفات، ومنها ما يلي:

1. **الإقليد شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري**، وقد حققه الدكتور محمود أحمد علي أبو كته الدراويش في رسالته للدكتوراه التي تقدم بها إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة. وطبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في سنة 1423هـ- 2002م.
2. **شرح الكافية في النحو لابن الحاجب**: ذكره حاجي خليفة[(6)] في معرض حديثه عن شراح الكافية.
3. **كتاب ((ريحانة الروح))** أشار إليه في مقدمة شرحه على المصباح [(7)].

(1) المؤصل في شرح المفصل: 3/1، نقلا عن: الآراء النحوية والتصريفية لأحمد بن محمود الجندي (700هـ) في الإقليد جمعا ودراسة: ص: 10.

(2) المشتبه في الرجال أسمائهم وأنساهم: 181/1، وينظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: 360/1، وتوضيح المشتبه: 473/2.

(3) الجواهر المضية في طبقات الحنفية: 124/1.

(4) سلم الوصول إلى طبقات الفحول: 248/1.

(5) كالذهبي في كتابه المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم: 181/1، وابن حجر العسقلاني في كتابه: تبصير المنتبه بتحرير المشبه: 360/1، وابن ناصر الدين في توضيح المشتبه: 473/2.

(6) انظر: كشف الظنون: 1376/2.

(7) أنوار المصابيح: ص:135.

4. **المقاليد شرح المصباح للمطرزي وحقق في جامعة عين شمس في جمهورية مصر العربية.**
5. **أنوار المصابيح**، وهو موضوع التحقيق الذي نقوم به، بمقارنة نصوص الشرحين نجد فيهما تطابقًا كبيرًا ممَّا يدل على أن الشرحين لمؤلف واحد، غاية الأمر هو سعة المعلومة المقدمة مع تنوع الأسلوب، وهذا ما سيتضح جليًّا أثناء التحقيق من المقارنة بين النصوص المتشابهة في كلا الشرحين للمؤلف.
6. **عقود الجواهر في علم الصرف**: وقد ذكره حاجي خليفة[1]، وذكره أيضًا إسماعيل باشا البغدادي[2]، ورضا كحالة[3]، وكارل بروكلمان[4].
7. **العجالة في** تفسير **لفظ الجلالة**: وهي رسالة صغيرة الحجم حققها الدكتور محمد الدالي، وطبعت في مجلة اللغة العربية بدمشق، المجلد الثاني والسبعون، الجزء الثاني، ذو القعدة: 1418-7هـ- ص: 237- 266.

سادساً: وفاته:

توفي (تاج الدين الجَنْدي) في سنة 700هـ، وقد نص على ذلك حاجي خليفة[5]، وإسماعيل باشا البغدادي[6]، ورضا كحالة[7]، والزركلي[8].

المبحث الثاني: منهج الجَنْدي في الكتاب:

عند مطالعة كتاب ((أنوار المصابيح)) للجندي للتعرف على منهجه فيه، وإبرازه في نقاط، نجده يرجع إلى ما يلي:

1. صدر الجَنْدي كتابه بمقدمة يبدوا منها أنه وضعها بعد الفراغ من كتابه، لم يذكر فيها المنهج الذي اتبعه في شرحه على المصباح [9].
2. كتاب «أنوار المصابيح» جاء شرحًا لكتاب «المصباح» للمطرزي، وقد التزم الجَنْدي نص المطرزي، ولكن جاء منه بعض التصرف اليسير في نص المصباح بما لا يغير المعنى المراد. من ذلك: قول الجَنْدي: "قال: وإذ قد عرفت أن كلًّا من هذه الثلاثة يسمى كلمة، فاعلم أنه إذا ائتلف منها فعل واسم أو اسمان، وأفادا، سُمِّيَا كلامًا وجملة"[10].
والنص في المصباح هكذا" قال: وإذا عرفت أن كلًّا من هذه الأقسام الثلاثة تسمى كلمة، فاعلم أنه إذا ائتلف منها اسمان، أو فعل واسم، وأفادا، سُمِّيَا كلامًا وجملة"[11].

(1) ينظر: كشف الظنون: 1155/2.
(2) ينظر: هدية العارفين: 102/1.
(3) ينظر: معجم المؤلفين: 172/2.
(4) ينظر: تاريخ الأدب العربي القسم الثالث 5،6- ص: 243.
(5) انظر: كشف الظنون: 1155/2، و2/ 1708.
(6) انظر: هدية العارفين: 102/1.
(7) انظر: معجم المؤلفين: 172/2.
(8) ينظر: الأعلام: 254/1.
(9) أنوار المصابيح: ص:135.
(10) أنوار المصابيح: ص:183.
(11) المصباح في علم النحو: 41.

3. أما عن التقسيم للكتاب: فقد التزم الجَنْدي كذلك بمنهج المطرزي فقسم الكتاب على خمسة أبواب وهي: الباب الأول: في الاصطلاحات النحوية. الباب الثاني: في عوامل اللفظية القياسية. الباب الرابع: العوامل المعنوية. الباب الخامس: في فصول من العربية.
4. طريقة العرض: يورد نص المطرزي في المصباح مسبوقًا بعبارة (قوله)، أو (وقوله)، ثم يتعرض لشرحه وذكر تعليلاته وترجيحاته عليه، وكان شرحه للمتن متنوع بين الإطالة في الشرح وذكره مع التعليق الموجز والمختصر إذا كان النص واضحًا ومفهومًا من خلال عرض المطرزي.
5. استعمال أسلوب السؤال والجواب كثيرًا: وغالبًا ما كان يورد السؤال بصيغة فإن قيل...؟ ثم يقول: الجواب...، وقد ذكر الأسئلة بهذه الطريقة في شرحه أكثر من مئة وخمسين مرة[1].
6. امتاز شرحه هنا بكثرة التعليلات لأوجه النحو، مع ذكر الترجيحات في كثير من مسائل: ومن ذلك قوله: "السين: وفائدتها: تخصيص المضارع بالاستقبال، كـ: سوف؛ إلَّا أنَّ سوف أكثرُ تنفيسًا منها؛ لأن زيادة الحرف لزيادة المعنى؛ ألا ترى إلى ذا وذاك وذلك، فإن الأول للقريب، والثاني للمتوسط، والثالث للبعيد"[2].
7. الاختصار المفهم غير المخل: فمن التزامه بالاختصار قوله: "وللعلَم انقساماتٌ يؤدي ذكرها إلى الإطالة فلنهملها"[3]
8. تأييد اختياراته بالأدلة والرد على ما احتج به غيره.
9. الاستشهاد بالمسموع من القرآن الكريم وقراءاته في بعض الأحيان، وبالأحاديث النبوية الشريفة، وبأقوال العرب وأشعارهم أيضًا.
10. قد يشرح بعض الكلمات الغريبة في الشّواهد الشّعريّة مع ذكر الشواهد: كما في قوله: "فصار كالحرف، وهي الناقة الضامرة التي لا تقدر على قطع المهامة، كقول الطائي [من البسيط]:

وَرَدَّ جَــازِرُهُمْ حَرْفًــا مُصَــرَّمة فــي الــرَّأسِ مِنهــا وفــي الأصْــلابِ تَمْلِــيحُ

يصف الجدب: أي لم يجد ناقة سمينة فأتى بناقة هذه صفتها، والجازر: الذي ينحر الناقة ويكشط جلدها ويفصل لحمها، والحرف: الضامر، والمصَرَّمة: التي يبق فيها لبن، والتمليح: بقية من شحم"[4].
11. يورد الشّاهد الشّعريّ، أو شطره، أو قطعة منه، ويذكر قائله أحيانًا، كما سبق من أمثلة
12. المقارنة بين المذهب البصري والمذهب الكوفي عندما تدعو الحاجة.
13. المقارنة بين أقوال العلماء مع الترجيح غالبًا.
14. يلجأ في بعض الأحيان إلى الترجيح مع ذكر الأوجه في المسألة.

المبحث الثالث: الترجيح في اللغة والاصطلاح وأهميته:

قال الخليل: " رجح: رَجَحْتُ بيَدي شيئاً: وَزنته ونَظَرت ما ثِقْلُه. وأرجَحْتُ الميزان: أَثقَلْتُه حتى مال. ورجح الشيء رُجحاناً ورُجُوحاً. وأرجَحْتُ الرجلَ: أعطيته راجحاً. وحِلْمٌ راجح: يَرْجُحُ

(1) أنوار المصابيح: ص:162.
(2) أنوار المصابيح: ص:170.
(3) أنوار المصابيح: ص:498.
(4) أنوار المصابيح: ص:163.

بصاحبه"[1]، قال ابن فارس: "الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى رَزَانَةٍ وَزِيَادَةٍ. يُقَالُ: رَجَحَ الشَّيْءُ، وَهُوَ رَاجِحٌ، إِذَا رَزَن"[2]

والتَّرجيح: رَجَّحَ أحدَ القولين على الآخر: أي غلبه، من رجحان الميزان"[3]. الترجيح: إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر[4] والترجيح لا يكون إلا عند التعارض[5]، أو وجود أقوال في المسألة تحتاج إلى مرجح.

يقول الأنباري: "اعلم أنّ الترجيح يكون في شيئين: أحدهما النقل، والآخر القياس، أمّا الترجيح في النقل فيكون في شيئين أحدهما الإسناد، والآخر المتن. فأما الترجيح في الإسناد فإنْ يكون احد الناقلين أعلم من الآخر، أو تكون النقلة في أحدهما أكثر من الآخر، وأمّا الترجيح في المتن فكأنْ تكون إحدى الروايتين موافقة للقياس، والاخرى مخالفة ...، وأمّا الترجيح في القياس فأنْ يكون أحدهما موافقاً لدليل من نقلٍ أو قياس"[6].

والفرقُ بين الترجيح والاختيار يكون من وجهين أحدهما: أنّ الترجيح هو تقوية وتعضيد لواحد من الأقوال؛ ليعلم الأقوى والأثبت، فيُعمل به، ويطرح الآخر، على العكس من الاختيار فهو عبارة عن الميل إلى المختار، وليس في طرح الأقوال الأخرى، كما ذكر ذلك الأصوليون، فهم يرون أنّه إذا تحقق الترجيح وجب العمل بالراجح وإهمال المرجوح[7]. والآخر: أنّ الترجيح يكون بين الأقوال المقبولة والأقوال غير المقبولة، والأقوال الصحيحة والأقوال الضعيفة، بخلاف الاختيار فلا يكون إلّا بين القوال المقبولة[8]. وقد اعتمد النحاة في ترجيحاتهم واختياراتهم للآراء للآراء النحوية على مجموعة من المبادئ والأصول التي تقوي ما ذهبوا إليه، وكان من أهم ما اعتمدوا عليه ما يسمى بـ (أصول النحو)، ولعل السماع والقياس أهم ما في هذه الأصول فقد أشبعوا بها كتبهم، وذلك لكونها أساس هذا العلم.

الخلاف النحوي.

تعددت أقوال العلماء في نشأة النحو، وأشهرها قصة الإمام علي بن أبي طالب مع أبي الأسود الدؤلي، وذكر الجَنْدي طرفًا من ذلك في كتابه الذي نحن بصدده حيث قال: "سُمّي علم

([1]) العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي: 78/3.

([2]) المقاييس: أحمد بن فارس: 498/2.

(3) نشوان بن سعيد الحميرى اليمني .شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم،ط1، 2438/4،دار الفكر المعاصر،1999م-1420ه.بيروت.

([4]) التعريفات الفقهية: محمد عميم الإحسان البركتي، دار الكتب العلمية، ط 1، ، 1424هـ - 2003م، ص: 55.

(5) التعارض: هو تقابل الحجتين المتساويتين في القوة على وجه يوجب كل منهما ضد ما توجبه الأخرى في محل واحد في وقت واحد، وللعلماء في تعارض الخبرين أقوال؛ قالوا: إذا تعارضا ولم يمكن جَمْلُ أحدهما على الآخر ولم يُعرف التاريخ وجب الرجوع إلى الترجيح. واختلفوا فيهما إذا تعارضا من غير ترجيح؛ فعند الجمهور: يطرحان وقد يستعملان على جهة التخيير إن أمكن. وقيل: لا يجوز التعارض بغير ترجيح، ولا بد من ترجيح وإن خفي على بعض المجتهدين. واختلفوا في الخبرين إذا تعارضا وأحدهما عام والآخر خاص؛ فقال بعضهم: يُبنى العام على الخاص. وقال بعضهم: لا يؤخذ بأحدهما إلّا بدليل. ينظر: التعارض والترجيح للبرزنجي: 24/1، ونشوان بن سعيد الحميرى اليمني .شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم،ط1، 4508/7. دار الفكر المعاصر،1999م-1420ه.بيروت.

([6]) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص: 65 – 67.

([7]) ينظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، البحر المحيط في الفقه، دار الكتبي، ط 1، 1414هـ - 1994م.

([8]) ينظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 2، 1384هـ - 1964 م، ص 142/13.

الإعراب بالنحو[1]؛ لأنه علم بأنحاء الكلام وطرقه[2]، كما سُمّي أوزان الشِّعر بالعَروض؛ لأنه ناحية من نواحي العلم[3]، والعَروض هي الناحية، يقال: أنا في عروض فلان، إذا كان في ناحيته[4].

وقيل: كانت مباحث هذا العلم في الأوائل معدودة متناهية، وكان المسئول- لقصر باعه في هذا الفن- يقول: هذا نحو كذا، بتسوية المسئول عنه بما هو أظهر منه، فلما كثر ذلك القول سُمّي هذا العلم نحوًا[5]؛ كما سُمّي علم المواريث بالفرائض[6]؛ لقول الفرضيين: فريضة الأب كذا، وفريضة الأم كذا"[7].

ثم كان اهتمام العلماء بهذا العلم لضبط الكلام خصوصًا مع تزايد الفتوحات الإسلامية، وتزايد الاختلاط بالأعاجم.

وبما أن النحو هو الإعراب كما كان يطلق عليه قديما، فإن الإعراب فرع المعنى، والمعنى يختلف بحسب الذوق البشري، فكان هذا من دواعي تعدد الأقوال بين النحاة وظهور الاختلاف النحوي.

وعليه يمكن القول بأن المقصود بالخلاف النحوي هو: تعدد أقوال النحاة في المسألة الواحدة. يقول د. الراوي: "إذ يكاد يكون لكل إمام مذهب يُخالف فيه غيره، ولو من بعض الوجوه. فلسيبويه مثلاً: آراء يُخالف فيها أشياخه وللأخفش آراء يخالف فيها سيبويه وسائر البصريّة، وقد ألّف المبرد ـ وهو بصري النزعة ـ كتاباً في الرد على سيبويه، وللفراء مذهب ينحرف فيه عن مذهب الكسائي في غير ما موطن، وهكذا نجد لكل علم من أعلام العربية آراء ينفرد بها، تكثر أو تقل بمقدار ما أوتيه من بسطة في العلم وبراعة في الابداع، ولكن مرجع ذلك كله إلى الأمّات الأربع"[8].

وقد وُضعت فيها مؤلفات كثيرة تُعرف اليوم باسم (كتب الخلاف)؛ كان أقدم ما أُلِّف فيها كتاب (اختلاف النحويين) لأبي العباس ثعلب، وكتاب (الخلاف بين النحويين) لأبي الحسن علي بن

---

(1) ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 23/1.

(2) قال الصحاري في الإبانة في اللغة العربية 91/1: "وسمي الإعراب نحوًا؛ لأن أصل النحو: قصدك الشيء. تقول: نحوت كذا، كذا، أي قصدته؛ فالمتكلم به ينحو الصواب، أي يقصده". وقال العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب 40/1: "اعْلَم أَن النَّحْو فِي الأَصْل مصدر (نحا ينحو) إِذا قصد وَيُقَال نحا لَهُ وأنحى لَهُ وَإِنَّمَا سمي الْعلم بكيفية كَلَام الْعَرَب فِي أعرابه وبنائه (نَحوا) لِأَن الْغَرَض بِهِ أَن يتحَرَّى الْإِنْسَان فِي كَلَامه إعرابا وَبِنَاء طَرِيقَة الْعَرَب فِي ذَلِك". وقال ابن يعيش في شرح المفصل للزمخشري 314/4: "والغرض بالنحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب".

(3) قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة 275/4: "فأما عروض الشعر فقال قوم: مشتق من العروض، وهي الناحية، كأنه ناحية من العلم".

(4) العروض: الناحية، يقال: أخذ في عروض لا تعجبني، أي: في طريق وناحية. ينظر: معجم ديوان الأدب: 392/1، الصحاح: الصحاح: 1089/3.

(5) لم أجد هذا القول فيما رجعت إليه من مصادر، ويبدو أنه قول ضعيف لم يعول عليه أهل العلم، ولذا ذكره بصيغة التمريض. التمريض.

(6) الفرائض جمع فريضة وهي المقدرة، وَالْفَرْضُ: التقدير من حد ضرب قال الله تعالى {نَصِيبًا مَفْرُوضًا} [النساء: 7]؛ أي: مقدرًا، فالفرائض الأنصباء المقدرة المسماة لأصحابها مأخوذة من قول الله تعالى في آية المواريث: {فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ} [النساء: 11]. ينظر: طلبة الطلبة: ص: 170.

(7) أنوار المصابيح: ص:139.

(8) نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي: ص: 152- 153.

عيسى الرماني، والكتابين لم يصل كلاهما، وما وصل إلينا من هذه الكتب إلا المتأخر منها، وكان أولها وصولاً كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري.

أنواع الخلاف النحوي:

الخلاف النحوي ينقسم على ثلاثة أنواع[1]، هي:

1- خلاف نسبي:

هو الخلاف الذي يقع بين علماء المذهب الواحد، كالذي وقع بين المبرد وسيبويه أو بين سيبويه وغيره من البصريين كالأخفش والمازني والجرمي.. وهذا الخلاف خلاف اجتهاد يقع في الفروع ولا يمسّ الأصول؛ بل هو إنما يقع لتعزيز الأصول وتصحيحها، وكونه يقع في الفروع دون الأصول فهو خلاف نسبي لا مطلق، فالذي يسوّغ وجوده بين علماء المذهب هو نسبيته، وأنه يقع في الفروع دون الأصول، (ولا ينافي ذلك أن بعض البصريين قد يميل إلى المذهب الكوفي في بعض المسائل لما انقدح في ذهنه، وقد عرفتَ في ترجمة الأخفش أنه أكثر البصريين موافقة للكوفيين... كما أن بعض الكوفيين قد يرى المذهب البصري في بعضها أيضًا لمثل ذلك)[2]، فهذا فهذا لا يعدّ خروجًا عن أصول المذهب، ولا يعني أنه اعتناق لأصول المذهب الآخر أو حتى خلطها. فالأمر هنا يتعلق بالفروع وليس بالأصول.

2. خلاف خاص:

وهو الذي يقع بين علماء المذهبين البصري والكوفي، وهو خلاف مطلق أو شبه مطلق، لأنه يقع في الأصول فضلاً عن الفروع، وآيته ما جُمع في كتب الخلاف النحوي من مسائل وقعت بين المذهبين البصري والكوفي. أما مبررات وقوع هذا النوع الخلافي فهو لاختلاف أصول المذهبين عن بعضهما بعضًا.

3- خلاف عام:

وهو الذي يقع بين العلماء بعامّتهم بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية، كالذي في المسائل الخمسة عشر الأولى من كتاب (التبيين) للعكبرّي، وكاختلاف النحاة حول إسمية (ليس) وفعليتها قال ابن برّي: "وقد حُكي عن أبي بكر بن السرّاج على مكانته في هذا العلم أنه أقام أربعين سنة يتردد في (ليس) هل هي فعل أو حرف"[3].

أسباب الخلاف النحوي:

جرى بعض الباحثين قديمًا وحديثًا على رد الخلاف النحوي بين هذين المصرين العربيين إلى السياسة، وهو رأي سطحي لا يثبت عند التدقيق؛ فأهل النظر في كل فن تتباين أنظارهم كثيرا دون أن يكون للسياسة أو غيرها في ذلك أثر، وإنما هو الاجتهاد المحض، وهؤلاء أئمة البصريين يختلفون -فيما بينهم- اتجاها واجتهادا في مسائل كثيرة. نعم ربما كان للسياسة أثر ما في ميل الأمراء العباسيين إلى الكوفيين، لكن هذا شيء وتوجيه الفن إلى اتجاه خاص شيء آخر[4].

(1) نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة: ص: 150.

(2) ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع ردّ أبي محمد عبد الله بن بري عليها: تحقيق ودراسة د. حنا جميل حداد: ص: 107.

(3) نظرات في اللغة والنحو: طه الراوي، : ص: 10- 11.

(4) من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت:1417هـ) : ص: 80.

ويمكن إجمال أسباب الخلاف بين النحاة فيما يلي:

1- اختلاف نظرة النحاة في القبائل المنقول عنهم اللغة:

فمن النحاة من نظر إلى أنّ لغة جميع القبائل العربية واحدة فجمع عنهم اللغة، ومنهم من وضع شروطًا للقبائل التي يؤخذ عنها اللغة ومنها جاء الخلاف، فالبصريون قد قصروا سماعهم على قبائل محدودة، هي: قيس وتميم وأسد وهُذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين[1].

إذاً فمعتمد الضابط المكاني عند البصريين النوع لا الكم، حتى تتجنب القبائل التي اختلطت بغير العرب فاختلاط القبائل العربية بغيرها من الأمم الأخرى أمر غير محمود؛ لأنه يحط من قيمتها ويخرجها عن دائرة الاحتجاج، فإنه لم يُؤخذ من لخم ولا جذام أو قضاعة وغسان وأياد، ولا من تغلب واليمن أو أزد عمان، ولا من بكر وعبد القيس، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف وحاضرة الحجاز؛ لأنهم كانوا مجاورين لسائر الأمم ممن حولهم، وفيها من سكنت الحواضر[2].

أما الكوفيين فلم يتقيدوا بفكرة الانعزال ولا قصروا سماعهم على العرب البداة، وبالتالي لم يقيدوا سماعهم بنوع، ولا وقفوه على قبيلة بعينها، فقد أخذوا عن القبائل التي ترفّع البصريون من الأخذ عنها كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من الحطميّة[3].

2- الاضطراب في بعض المفاهيم:

يقول د. محمود حسن الجاسم: "أما القسم الآخر من القواعد فهو ما اختلف فيه، وشكَّل ملمحًا بارزًا من ملامح الخلاف النّحوي، ولعل السبب في عدم الإجماع على هذه القواعد يعود إلى أمرين:

الأول: هو اضطراب مفهوم المطرد عند النّحاة أحياناً، فهناك أنماط تركيبية يعتقد بعضهم أنها تطرد في الكلام شعراً ونثراً، فيجعل منها قاعدة يقيس عليها، على حين يعتقد بعضهم الآخر أن هذه الأنماط لا تطرد في كلام العرب، وبذلك لا يجوز التقعيد لها والقياس عليها، من ذلك أسلوب القلب، فقد ذهب قسم من النحاة إلى أنه يجوز في الكلام والشعر اتساعاً واتكالاً على فهم المعنى، وبناءً على ذلك حلّلوا بعض الأساليب التي وردت في القرآن الكريم قياساً على القلب، على حين ذهب نحاة الأندلس إلى أن هذا النمط غير مطرد، ولا يجوز في الكلام إنما يجوز في الشعر اضطراراً، وبذلك لم يقيسوا تلك الأساليب التي وردت في القرآن الكريم عليه، بل وجهوها وجهة أخرى. فالنحاة هنا لم يختلفوا في التقعيد والقياس على المطرد، وإنما اختلفوا في تحديد المطّرد، وبناءً على ذلك حدث الخلاف في التقعيد والقياس.

أمّا السبب الآخر الذي أدى إلى الخلاف في بعض القواعد: فهو المعيار الذي يتخذه النّحوي للتقعيد، فهناك من يتشدد في المعيار ولا يقبل التقعيد إلا للمطرد، كالبصريين، وهناك من يتوسع في المعيار فيقبل التقعيد لما لم يطرد، كالكوفيين، فالمطرد في المنادى، مثلاً، ألاّ يأتي معرفًا بالألف واللام، وقد جاءت بعض الشواهد ودخلت أداة النداء فيها على ما عُرّف بالألف واللام، فتناولها البصريون بالتأويل والتقدير، لتنسجم والقواعد المطّردة، أما الكوفيون فتمسكوا بالظاهر،

(1) ينظر: المزهر: 1/ 212

(2) ينظر: المزهر: 1/ 211-212.

(3) ينظر: النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري: ص: 360.

واعتبروا المعرف بالألف واللام هو المنادى، ولم يكتفوا وإنما جعلوا من هذه الشواهد القليلة قاعدة يقاس عليها"[1].

ثمرة الخلاف النحوي:

قيام المدارس النحوية التي تثري الجانب العلمي خصوصا جانب البحث منه بالكثير من الفوائد، "فالخلاف هو الباعث الرئيس على وقوع المناظرة أيّاً كان نوعها؛ إذ لم يرد عن العلماء أنهم تناظروا في شيء كانوا قد سلّموا له أو قالوا به حتى يقع الخلاف فيه ويخرج من دائرة التسليم، فالمناظرة لا تكون مالم يكن هناك اختلاف في وجهات النظر، وإن ارتباط العنصر الخلافي بوقوع المناظرات جعله ينزل منها منزلة الشرط، فالمناظرات النحوية على الإطلاق كان الباعث على وقوعها تباين الآراء واختلاف وجهات النظر"[2].

أما عن عرض الجَنْدي للخلاف النحوي، وموقف النحويين منه:

فأقول: إنّ كتاب أنوار المصابيح للجندي ليس من الكتب التي تهتم بذكر الخلاف بين النحاة، وإنما جاء ذُكر الخلاف فيه في بعض المسائل إتماما للفائدة عند الشرح، وقد سلك الجَنْدي في عرضه للخلاف النحوي في كتابه عدة طرق بيّنت موقفه المؤيد لمذهبه النحوي، وسعة علمه في تفنيده ورده لآراء غيره.

وقد عبر الجَنْدي عن الخلاف في كتابه بأقوال صريحة أحيانًا، وأقوال محتملة أحيانًا أخرى، فمن أقواله الصريحة في ذكر الخلاف ذكره لفظ (الخلاف أو أحد مشتقاته) صراحة، وذلك نحو قوله: "أما نحو: أحمر، ففيه خلاف بين أبي الحسن الأخفش وصاحب «الكتاب»"[3]، وقال أيضًا: "فأما ارتفاع الخبر فمختلف فيه"[4]، ومن أقواله المحتملة لذكر الخلاف، ذكر لفظ (الصحة) المشعر بوجود الخلاف مثل قوله: "... بالجمع بين حرف النداء والميم، والصحيحُ مذهبُ أصحابنا"[5]، وغيره الكثير. ومن السبل التي سلكها الجَنْدي في عرض الخلاف النحوي:

1- البدء بعرض الآراء التي سلمت من التقدير والإضمار:

من ذلك قوله: "في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا أضفت الصحيح، أو ما يجري مجراه؛ كالدلو والظبي، فلك فيه وجوهٌ: الأول: حذف الياء والاكتفاء بالكسرة؛ لدلالتها على الياء؛ نحو: يا غلامِ. الثاني: إثبات الياء ساكنةً؛ نحو: يا غلامي، أمَّا الإثبات فلكونه هو الأصل، وأمَّا الإسكان فللخفَّة. الثالث: إثباتها مفتوحة؛ لكون الفتحة في الكلمة الموضوعة على حرف واحد هي الأصل على ما سبق. الرابع: إبدال الكسرة في غلامي بالياء فتحةً، وقلبُ يائه ألفًا؛ كما في قوله تعالى: {□ □ □ □ □ □ □ □ } [سورة الزمر:56]، ولك إذا وقفت على نحو: يا غلاما،

(1) أسباب التعدد في التحليل النحوي، د. محمود حسن الجاسم، جامعة حلب- كلية الآداب- قسم اللغة العربية: ص: 96-97.

(2) النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، رسالة تقدم بها: سيف الدين شاكر نوري البرزنجي إلى مجلس كلية التربية في جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جمهورية العراق - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة ديالى - كلية التربية، بإشراف: أ. م. د. علي عبيد جاسم العبيدي، جمادي الأولى 1427هـ... حزيران 2006م: ص: 30.

(3) أنوار المصابيح: ص:227.

(4) أنوار المصابيح: ص:397.

(5) أنوار المصابيح: ص:549.

إلحاقُ الهاء؛ لأن الألف خفيَّةٌ، فتُبيَّن بالهاء؛ نحو: يا ربَّاه، ويا غلاماه، وإذا وصلتَ حذفتها لقيام ما بعد الألف مقامها في البيان؛ نحو: يا ربَّا تجوزْ عني، ويا غلامَا أقبلْ"[1].ل

2- ذكر الخلاف النحوي والإحالة لبعض كتبه لمعرفة التفصيل:

ومن ذلك قوله: " واختلف في آلة التعريف، فعند الخليل: هي أل على وزن هَلْ، وعند صاحب «الكتاب»: هي اللام وحدها، وقد بيّنا المذهبين على الاستقصاء في «ريحانة الروح»"[2].

3- ذكرُ الآراء النحوية مع ذكر ترجيح العلماء ثم ذكر ترجيحه:

من ذلك قوله: "أما نحو: أحمر، ففيه خلاف بين أبي الحسن الأخفش وصاحب «الكتاب»، فمذهب صاحب «الكتاب» أنه بعد التنكير يعود إلى أصله الذي ثبت له من منع الصرف وإن زالت عنه الوصفية، ليُجْرَى على الحكم الأصلي بعد أن دخله التنكير الذي هو الأصل، ومذهب أبي الحسن أنه ينصرف؛ لأن عدم انصرافه قبل التسمية للوزن والوصف، وبعدها للوزن والعلمية، فإذا نكّر زال التعريفُ بالتنكيرِ، والوصفُ بالتسميةِ، فلم يبق إلا سبب واحد.

وحكي عن المازني أنه سأل أبا الحسن عن أربعٍ في قولهم: مررتُ بنسوةٍ أربع، بالجر أم بالفتح؟ فقال: بالجر، فقال: ألم يجتمع فيه سببان؟ فقال: نَحن نلاحظ الاسمية؛ لأنها هي الأصل فيه، فقال المازني: هلا اعتبرت ذلك في نحو: أحمرَ بعد التنكير؟ فألْزمَه بذلك.

قلتُ: والفرق لأبي الحسن أنَّ أحمر قد خرج بالتسمية عن موضوعه؛ ألا ترى أنَّ أصله أن يدل على مذكر وجد فيه الحمرة، فبعد العلمية دل على واحد بجميع صفاته وزال عنه معناه الأول، بخلاف أربعٍ فهو بعد الانتقالِ إلى الوصفيَّة لم يخرج عن معناه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بنسوة أربع، فُهم منه العدد كما كان يفهم في حالة الاسمية، وإنما اعترض عليه حكم زائد وهو جريانه صفة على شيء بمعنى معدود بهذا الضرب من العدد، فلا يلزم من اعتبار أصل موجود اعتبار أصل زائد"[3].

4- ذكرُ الآراء النحوية دون أن يرجح أيَّ رأي:

ومن ذلك قوله: "أما حبَّذا: فمُلْحَقٌ بنِعْمَ، ومعناه المدح، وتقريبُ الممدوح من القلب، وهو مركبٌ من حَبَّ وذَا، فحَبَّ أصله حَبُبَ، بدليل قولهم: حبيبٌ؛ لأنَّ هذا الوزنَ قياسٌ في باب الطبائع دون غيره، وذا اسم إشارة، واختلفوا بعد التركيب، فقيل هو اسمٌ؛ لأنَّ الاسمَ أقوى، فجعْلُه أصلًا أولى، وقيل: هو فعلٌ؛ لأنَّ المقدَّم في التركيب هو الفعل، فيكون الغلبة له، وقيل هو فعلٌ واسمٌ"[4].

5- ربما يذكر رأي عالم ثم يذكر ما يقابله في المسألة ويستدل للراجح:

من ذلك قوله: "فأما قولهم: دخلتُ الدارَ، فمذهب أبي عمر الجرمي فيه: أنه متعدٍّ، فينتصب الدارَ انتصاب المفعول به؛ نحو: بنيتُ الدارَ، ومذهب الأكثرين أنه فعل لازم، وكان الأصل أن يقال: دخلتُ في الدار، إلا أن حرف الجر حذف بطريق التوسُّع، وهذا هو الصحيح، والدليل على هذا من وجهين: أحدهما: أنَّ مصدره على فُعُولٍ وهو الغالب على مصادر الأفعال اللازمة في

(1) أنوار المصابيح: ص:347.

(2) أنوار المصابيح: ص:500.

(3) أنوار المصابيح: ص:228.

(4) أنوار المصابيح: ص:477.

الثلاثيات، كركع ركوعًا، وسجد سجودًا، ونحوهما، والوجه الثاني: أنَّ نظيره ونقيضه لازمان؛ نحو: غرب وخرج، فيحمل على نظيره ونقيضه"[1].

ذكر المشهور من أقوال العلماء، ثم ذكر علة كل قول:

ومن ذلك قوله: "فأما ارتفاع الخبر فمختلف فيه، قال سيبويه: "ارتفاعه بالابتداء"، وقال أبو الحسن: "ارتفاعه بلا"، وهو يقيس على إنَّ، والفرق لسيبويه أن لا ضعيفة؛ لأنها فرعٌ على إنَّ التي هي فرعٌ على كأنَّ، فلا تعمل في الخبر لينحطَّ درجة الأَوْلى عن رتبة الأعلى"[2].

يذكر الرأي النحوي الذي يرجحه، ثم يذكر ما قيل في المسألة مع إيراد حججهم وتفنيدها:

ومن ذلك قوله: " الثالثة: في أنَّ الميمَ في اللهمَّ ماذا: ذهب أصحابُنا البصريون إلى أنَّ الميمَ عوضٌ من حرف النداء، بدليل أنهم لا يجمعون بين الميم وحرف النداء، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ أصله يا اللهُ أُمَّنا بخيرٍ أي: اقصدْ، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال؛ كما في: أيشٍ ووَيْلُمِّه، والأصل: أي شيءٍ تفعلُ، وويلُ أُمه، وصارت الميم المفتوحة إلى جانب الهاء، يؤيد هذا المذهب قوله [من الرجز]:

إنِّـــي إذا مـــا حَـــدَثٌ ألَمَّـــا أقُـــولُ: يـــا اللّهُـــمَّ يـــا اللّهُمَّـــا

بالجمع بين حرف النداء والميم، والصحيحُ مذهبُ أصحابنا، وقولُهم: إنَّ الأصلَ يا الله أُمَّنا بخيرٍ فاسدٌ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعموا لَمَا صحَّ أن يقال: اللهمَّ اغفر إلا بحرف العطف؛ لأنَّ الدعاء بزعمهم قد حصل في اللهم، فالدعاء الثاني يجب أن يجيء بالعاطف، ولم نجد أحدًا يقول: اللهم اغفر، وما أنشدوه لا حجَّة فيه لهم؛ لأن ذلك للضرورة، وكلامنا في غير حالة الضرورة، والجمع بين العوض والمعوّض عنه جائزٌ في الشعر للضرورة"[3].

ذكر الخلاف النحوي دون التنصيص على قائليه ثم، ثم يرجح بعد ذلك أحدها:

ومن ذلك اختياره النون المحذوفة في إنني فقال: "المسألة الرابعة: أنك إذا ألحقت ضمير المتكلم بأواخر هذه الحروف فلك أن تقول في إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ: إنَّني وإنِّي، بنون عمادٍ وبغيرها، وكذا البواقي، فالإتيانُ بالنون لشبهها بالأفعال على ما مرَّ، وترك النون لاجتماع ثلاث نوناتٍ، وقيل المحذوفة في إني من النونات الثلاث في إنني هي الأولى؛ لسكونها، وقيل هي الثانية؛ لأن الطرف محل التغيير على ما ذكرنا في صدر «الكتاب»، والصحيح أنَّ المحذوفةَ هي نون عماد؛ لأنها زائدةٌ، فتكون بالحذف أحرى مما هو من نفس الكلمة، على أنَّ قوله [من الوافر]:

كَمُنْيَـــةِ جَـــابِرٍ إذْ قَـــالَ لَيْتَـــي أصَـــادِفُه وَأُفْقِـــدُ جُـــلَّ مَـــالِي

ينادي بأن الصحة لهذا القول لا لغيره"[4].

قد يذكر الحكم النحوي ثم يبين الخلاف فيه، ويرجح ما يذهب إليه:

من ذلك ما ذكره في بناء في الفعل الأمر فقال: "هذا المثال مبني على السكون عند أصحابنا البصريين، أما البناء فلما ذكرنا من أن الأصل في الأفعال البناء، وأما السكون فلما مر من أن الأصل في باب البناء السكون.

(1) أنوار المصابيح: ص:266

(2) أنوار المصابيح: ص:397.

(3) أنوار المصابيح: ص:350.

(4) أنوار المصابيح: ص:391.

وذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم بلام مضمرة، والتقدير في نحو: انصر: لننصر، إلا أنها أضمرت وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، كما في أيشٍ تفعل؟ والأصل: أي شيءٍ تفعل؟ حذفت الياء الثانية من أي، والياء والهمزة من شيء للخفة، فبقي أيشٍ.

لكنَّا نقول: هذا باطل؛ لأنه لو كان الأمر كما ذكرتم لما قيل في الأمر من نحو: اقْعَنْسَسَ، واجلوَّذَ، اقْعَنْسِسْ واجلوِّذْ بغير اللام، لانتفاء كثرة الاستعمال في هذا النحو، ألا ترى أن (كان) لما كثر استعماله جاز حذف نونه، وقيل: لم يك؟ و(صان) لما لم يكثر استعماله، لم يجز أن يقال: لم يصُ بالحذف.

والوجه الثاني لهم: أن النهي ضد الأمر وهو مجزوم بالإجماع، فكذا الأمر لأن الشيء يحمل على ضده، كما يحمل على نظيره.

والجواب: أنَّ صيغة المضارع باقية في النهي، لبقاء حرف المضارعة فيه، والمضارع قابل للجزم، بخلاف ما نحن فيه، فإن حرف المضارعة معدوم فيه، فلا يلزم من انجزام النهي انجزامه"[1].

ومن ذلك أيضًا ما ذكره من شروط الترخيم فقال: "أن تزيد عدّته على ثلاثة أحرفٍ؛ لأن الترخيم للتخفيف، وما هو على ثلاثةٍ لا تفارقه الخفة؛ لكونه في غاية الاعتدال، لاستيفائه المراتب الثلاث، وهي: المبدأ، والوسَط، والمنتهى، فلا سبيل فيه إلى الحذف؛ لأدائه إلى الإجحاف بتلك الكلمة، لعدم بقائها على مراتبها الثلاث، سواء كانت تلك الكلمة ساكنًا وسطها أو متحركا؛ هذا مذهبنا.

وعند الكوفيين يجوز ترخيمها عند تحرك وسطها؛ نحو: يا كَتِ في يا كَتِفُه، وحجَّتُهم القياسُ على نحو: يدٍ ودمٍ، فإن الأصل يديٌ ودموٌ، بدليل قولهم في التثنية: يديان ودموان، فحذفوا اللام للتخفيف، فكذا فيما نحن فيه؛ لكنَّا نقولُ: هذا فاسدٌ من وجهين: أحدهما: أنَّ الحذف في نحو: يد ودم لاستثقالهم الحركة على حرف العلة، والحذف في باب الترخيم لتخفيف الاسم، والثلاثي في غاية الخفة فلا يستقيم القياس؛ لانتفاء المعنى الجامع بين المقيس والمقيس عليه، الوجه الثاني: أن الحذف في نحو: يدٍ ودمٍ على خلاف القياس؛ لأن مقتضى القياس أنَّ حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله أن يقلب ألفًا، كـ: دعا في دعوَ، فلَمَّا لم يقلب في نحو: يدٍ ودمٍ ألفًا ظهر أن ذلك الحذف على خلاف القياس، مع إن هذا الحذف قليلٌ في استعمالهم؛ لأنه في كلماتٍ يسيرة، فلا يقاس عليه غيره"[2].

المصادر والمراجع:

القرأن الكريم

1. الإبانة في اللغة العربية، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: د.عبد الكريم خليفة- د.نصرت عبد الرحمن- د.صلاح جرار- د.محمد حسن عواد- د.جاسر أبو صفية، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة- مسقط- سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، 1420هـ- 1999م.
2. الآراء النحوية والتصريفية لأحمد بن محمود الجندي (700هـ) في الإقليد جمعًا ودراسة، زكريا بن سليمان الخليفة التميمي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية- جامعة الإمام محمد بن

(1) أنوار المصابيح: ص:182.

(2) أنوار المصابيح: ص:342.

سعود الإسلامية، عام 2007م.
3. أسباب التعدد في التحليل النحوي، د.محمود حسن الجاسم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 66، 2004.
4. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي (ت1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر- أيار /مايو 2002م.
5. الإغراب في جدل الإعراب، أبو بكر ابن الأنباري، تحقيق: أ.سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ- 1957م.
6. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، ودار الكتب العلمية- ببيروت، الطبعة: الأولى، 1408هـ- 1988م.
7. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر– بيروت، 1420هـ.
8. تاريخ الأدب العربي، د.شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف– مصر، الطبعة: الأولى، 1960- 1995م.
9. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية- بيروت، د.ت.
10. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت816هـ)، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، 1403هـ- 1983م.
11. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت842هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة: الأولى، 1993م.
12. الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 2، 1384هـ - 1964م.
13. الجندي. أنوار المصابيح. تحقيق: شهد ياسر ذاكر، رسالة ماجستير جامعة الانبار، العراق.
14. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت775هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه– كراتشي، د.ت.
15. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بكاتب جلبي، وبحاجي خليفة (ت1067هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، الناشر: مكتبة إرسيكا- إستانبول، 2010م.

16. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت643هـ)، قدم له: د.إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ- 2001م.
17. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت573هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري- مطهر بن علي الإرياني- د. يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر- دمشق، الطبعة: الأولى، 1420هـ- 1999م.
18. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال-بيروت.
19. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د.رفيق العجم، تحقيق: د.علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د.عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د.جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون- بيروت 1998م.
20. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت1067هـ)، الناشر: مكتبة المثنى- بغداد، 1941م.
21. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت616هـ)، تحقيق: د.عبد الإله النبهان، ونشرته: دار الفكر– دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.
22. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ- 1998م.
23. المصباح في علم النحو، أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المُطَرِّزي، تحقيق: د.عبد الحميد سيد طلب، نشر مكتبة الشباب بالمنيرة بالقاهرة، الطبعة الأولى، د.ت.
24. معجم البلدان، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي. دار صادر ببيروت، 1397هـ- 1977م.
25. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى- بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، 1957.
26. معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت350هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر- القاهرة، 1424هـ- 2003م.
27. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين (ت 395هـ) ، تحقيق : أحمد

بن فارس بن زكريا أبو الحسين ، دار الفكر، بيروت، 1979.

28. ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع ردّ أبي محمد عبد الله بن بري عليها، تحقيق ودراسة: د.حنا جميل حداد، جامعة اليرموك، 1402هـ- 1982م.
29. من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت1417هـ)، الناشر: مكتبة الفلاح، الكويت، د.ت.
30. نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف- مصر، الطبعة: الخامسة، 1973م.
31. نظرات في اللغة والنحو، طه الراوي، المكتبة الأهلية- بيروت، 1962م.
32. النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، رسالة تقدم بها: سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، إلى مجلس كلية التربية في جامعة ديالى، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جمهورية العراق- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة ديالى- كلية التربية، بإشراف: أ.م. د.علي عبيد جاسم العبيدي، جمادى الأولى، 1427هـ... حزيران 2006م.
33. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت1399هـ)، الناشر: طبع بعنايته: وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

References

The Holy Quran

1. Al-Sahari, S. (1999). *Illustration in the Arabic Language* (1st ed.). Ministry of National Heritage and Culture, Muscat. Sultanate of Oman.
2. Al-Tamimi, Z. (2007). *The grammatical and declension opinions of Ahmed bin Mahmoud Al-Jundi (700 AH) in Al-Iqlid, collection and study*. Master's thesis at Imam Muhammad bin Saud Islamic University. KSA.
3. Al-Jassem, M. (2004). *The reasons for pluralism in grammatical analysis*. University of Aleppo. Syria Journal of the Jordanian Arabic Language Academy. (66). 93-156.
4. Al-Zirikli, Kh. (2002). *Al-Alam* (15th ed.). Al-Ilm for Millions press. Beirut.
5. Al-Anbari, A. (1957). *Alienation in the dialectic of parsing*. Syrian University Press. Syrai.
6. Al-Samani, A. (1988). *Genealogy* (1st ed.). Al-Jinan, and Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut.

7. Al-Andalusi, A. (2000). *Al-Bahr Al-Muhit in the explinaion*. Al-Fikr press. Beirut.
8. Dhaif, Sh. (1995). *History of Arabic Literature* (1st ed.). Al-Maarif press. Egypt.
9. Al-Asqalani, A. (n.d.). *Insight of the Attentive to Liberate the Suspect*. The Scientific Library press. Beirut.
10. Al-Jurjani, A. (1983). *Definitions* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut.
11. Al-Dimashqi, M. (1993). *Clarifying the suspects in seizing the names of the narrators, their genealogies, titles, and nicknames* (1st ed.). Al-Risala Foundation press. Beirut.
12. Al-Qurtubi, A. (1964). *The collector of Qur'anic rules* (2nd ed.). Egyptian Book press. Cairo.
13. Zakir, Sh. (2020). *The lights of lamps*. Master's thesis at Al-Anbar University. Iraq.
14. Al-Qurashi, A. (n.d.). *The Golden Jewels in Tabaqat Al-Hanafiyyah*, Mr. Muhammad Khana Books. Karachi.
15. Constantinople, M. (2010). *The ladder of access to the layers of stallions*. IRCICA Library. Istanbul.
16. Ali, Y. (2001). *Explanation of the detailed explanation of al-Zamakhshari* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut.
17. Al-Yamani, N. (1999). *The Sun of Science and the Medicine of Arab Words from Al-Kaloum* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.
18. Al-Faraheedi, A. (n.d.). *The Eye*. Al-Hilal Library and press. Beirut.
19. Al-Thanawi, M. (1998). *A Scout of Conventions of Arts and Sciences*. Library of Lebanon Publishers. Beirut.
20. Abdullah, M. (1941). *Revealing Suspicions about the Names of Books and Arts*. Al-Muthanna Library press. Baghdad.
21. Al-Akbari, A. (1995). *The core in the ills of construction and syntax* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.
22. Al-Suyuti, A. (1998). *Al-Mizhar in Language Sciences and its Types* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut.
23. Al-Mutarzi, N. (n.d.). *Al-Misbah in the Science of Grammar* (1st ed.). Youth Library in Al-Munira. Cairo.
24. Al-Baghdadi, Sh. (1977). *The Dictionary of Countries*. Al-Sader press. Beirut.

25. Kahaleh, O. (1957). *Authors' Dictionary*. Al-Muthanna Bookshop and Arab Heritage Revival press. Beirut.
26. Al-Farabi, A. (2003). *The Dictionary of the Literature Anthology*. Al-Shaab Foundation for Press, Printing and Publishing. Cairo.
27. Ibn Faris, A. (1979). *A dictionary of language standards*. Al-Fikr press. Beirut.
28. Haddad, H. (1982). *The Ruler of Grammarians*: *His Life, Poetry, and Ten Issues with Abi Muhammad Abdullah Bin Berri's Response to It*, Doctorate thesis at Yarmouk University. Jourdan.
29. Al-Afghani, S. (n.d.). *From the History of Arabic Grammar*. Al-Falah Library press. Kuwait.
30. Al-Tantawi, M. (1973). *The emergence of grammar and the history of the most famous grammarians* (5th ed.). Al-Maarif press. Egypt.
31. Al-Rawi, T. (1962). *Theories on Language and Grammar*. Al-Ahlia Library press. Beirut.
32. Al-Barzanji, S. (2006). *Syntactic criticism in the thought of grammarians to the sixth century AH*. Master's desirtation at Diyala University. Iraq.
33. Al-Baghdadi, I. (1951). *The gift of those who know the names of the authors and the works of the compilers*. Arab Heritage Revival press. Beirut.